تفعيل إتفاقية تم توقيعها العام الماضى

تصحيح مسار الإستثمارات المصرية الألمانية المشتركة؟

تحقيق – منى البديوى:

فى أطار توطيد ودعم العلاقات الألمانية المصرية على المستوى الاقتصادى وخاصة ان البرنامج الاوروبى لتحديث الصناعة المصرية قد دخل فى مراحله الاخيرة شهد عام 2005 توقيع اتفاق لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين البلدين وهو الاتفاق الذى يهدف الى الاستفادة من الخبرات الالمانية خاصة فى المجال التكنولوجى والمحلى لتنشيط الصناعة المصرية للتحق بحركة التجارة العالمية وكذلك للاستفادة من الدعم المادى الذى تقدمه المانيا للقطاع الصناعى للتمويل والحصول على آلات الحديثة.. وخاصة ان المانيا بالفعل تساهم بالنصيب الاكبر من المبلغ الذى خصصته أوروبا وقدره اكثر من مليار يورو لدعم مجالات تطوير الصناعة ودعم الجودة وتنشيط الصادرات المصرية وتاهيل الكوادر الصناعية ونقل التكنولوجيا والبحوث العلمية.

وللتعرف اكثر عن طبيعة هذه الاتفاقية التى تم توقيعها وخاصة انها وقعت على مستوى الحكومات حيث وقع الاتفاق عن مصر المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة وعن المانيا «وولفج كليمنت» وزير الاقتصاد والعمل الالمانى قمنا باستطلاع رأى المستثمرين ممن حضروا هذا الاتفاق للتعرف على ابعاده واهدافه ومدى ما يمكن ان يساهم به فى تنشيط حركة الاستثمارات المصرية الالمانية.. كما قمنا بالتعرف على اراء المستثمرين فى مدى اهمية عقد مثل هذه الاتفاقات.

الاستثمارات المتبادلة

بداية فان الدكتور نادر رياض رئيس مجلس الاعمال المصرى الالمانى ونائب رئيس مجلس ادارة الغرف الالمانية العربية للصناعة والتجارة يوضح انه قد تم توقيع اتفاق لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين مصر والمانيا بالاضافة الى مذكرة تفاهم لدعم وتشجيع الحوار الاقتصادى بينهما وذلك بالملتقى الاقتصادى العربى الالمانى بمدينة برلين فى شهر يونية الماضى عام 2005 ليفتح صفحة جديدة للعلاقات الالمانية العربية لاسيما العلاقات الالمانية المصرية خاصة ان البرنامج الاوروبى لتحديث الصناعة المصرية قد دخل فى مراحله الاخيرة.

وانه فى هذا الاطار قد التقى الجانب المصرى بنظيره الالمانى فى مجلس الاعمال المصرى الالمانى وطرح العديد من الموضوعات ذات الاولويات المتقدمة التى تمثلت فى مزيد من التنسيق واستكمال الادوات التى يحتاجها الجانبان لاحداث انطلاقة فى التقارب الاقتصادى والصناعى منه على وجه الخصوص ومن ذلك الاتفاق على تسهيل نقل التكنولوجيا وايجاد آلية للقطاع الصناعى للتمويل والحصول على آلات الحديثة وفتح مجالات التعاون فى البحوث والتطوير فى المجالات الصناعية وعلى وجه الخصوص التعاون مع الجامعات الالمانية ذات الاسهامات البحثية فى التطبيقات الصناعية وزيادة مساحة التعاون فى مجال القطاع المصرفى والتمويلى خاصة ان المانيا ليس لها اى فروع بنكية فى مصر وكذلك التعاون فى مجال الصناعات الصغيرة وادوات ربط الصناعات الصغيرة بالصناعات الكبيرة فى اطار مساحة جيدة لتحقيق المصالح بينهما بقيام صناعات تجميعية من الصناعات الصغيرة لصالح الصناعات الكبيرة وتوسيع نطاق تطبيقات مبادرة مبارك – كول لتشمل التأهيل الافنى والرأسى واقامة مركز صيانة فى مصر لصيانة واصلاح المعدات الالمانية وتسهيل التعاون فى مجال اقتناء وتمويل حقوق الملكية الصناعية والفكرية وحقوق الانتاج لماركات المنتجات الالمانية وانشاء آلية لتقديم الصناع المصريين من التخصصات المختلفة لنظرائهم الالمان والعكس والتعاون فى مجال نقل نظام تقييم المنشآت الصناعية والاقتصادية المعمول به فى المانيا لتطبيقه فى مصر على مراحل وهو امر يخدم القطاع الصناعى والمصرفى فى تقييم الصناعات المختلفة طبقا للنظام العالمى والتعاون فى مجال حماية المستهلك وتطوير المفاهيم الحاكمة لذلك والالتقاء مع التجربة الالمانية فى مجال المراكز الفنية الخاصة بتقييم المنتجات المختلفة وهو الامر الذى من شأنه سهولة التطوير الفنى للمنتجات المصرية التى تحتاجها هذه الخدمات والتوافق مع المواصفات الاوروبية سواء الملزم منها او من كان منها استرشاديا واتاحة المواصفات الاوروبية امام رجال الصناعة المصريين بالتنسيق مع الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة.

نادر رياض

د. نادر رياض: نهدف لفتح صفحة جديدة للعلاقات المصرية الألمانية

عادل جزارين

عادل جزارين: حجم الاستثمار الألمانى فى مصر مازال محدودا

ولتوضيح مدى اهمية الاستثمار الالمانى لمصر والعلاقات الاقتصادية بين البلدين فان دكتور رياض يؤكد ان المتتبع لتاريخ العلاقة بين البلدين منذ ان اصبحت المانيا دولة مستقلة لها ريادتها الاقتصادية وعلى توالى صناع سياستها من مختلف المستشارين سيجد ان تلك العلاقة باءت على اكتساب القوة بصورة مطردة كما انه من المعروف مسبقا ان اوروبا قد خصصت اكثر من مليار يورو لمصر تشارك فيه المانيا بالنصيب الاكبر والذى يخصص لدعم مجالات تطوير الصناعة ودعم الجودة وتنشيط الصادرات المصرية وتاهيل الكوادر الصناعية ونقل التكنولوجيا والبحوث العلمية والتطبيقية المشتركة فى مجالات الزراعة والبيئة وكذا مجال الطاقة النظيفة والمتجددة من الرياح واشعة الشمس وهى مجالات صناعة المستقبل للدولة العصرية. وهذا بالاضافة الى ان حجم التبادل التجارى المصرى الالمانى والذى يأتى فى المرتبة الثانية عربيا قد شهد تحسنا كبيرا فى عام 2005 مما يبشر بحدوث انطلاقة ملموسة فى عام 2006.

مقصد للاستثمار

ويوضح الدكتور علاء عز مدير عام الغرفة الالمانية العربية للصناعة والتجارة وامين عام اتحاد المنظمات المصرية الاوروبية ان هذه الاتفاقية جعلت عددا كبيرا من الشركات الالمانية تنظر الى مصر كمقصد للاستثمار من اجل التصدير الى افريقيا والمنطقة العربية وانه قد حضر عدد كبير من الوفود الالمانية خلال عام 2005 لدراسة السوق المصرى وتقييم جدوى الاستثمار فى مصر وحجم وعدد هذه الشركات هو اكثر من ثلاثة اضعاف العدد الطبيعى الذى كان يحضر خلال السنوات الماضية قبيل توقيع هذه الاتفاقية مما يؤكد تاثيرها على جذب الاستثمارات.. وهذا الى جانب تطور مناخ الاستثمار فى مصر بشكل واضح خلال العام الماضى ونتوقع ان تتحول دراسات الجدوى التى يجرى تنفيذها الى استثمارات فعلية خلال عام 2006 ليتضح لنا فعلا بالارقام مدى تأثير هذه الاتفاقية.

طبيعة الاستثمار

وعن طبيعة الاستثمار الالمانى ومدى اهميته لمصر فان عز يؤكد ان الاستثمار الالمانى هو استثمار واعد وذلك لانه استثمار تكنولوجى وهو ما تحتاجه مصر حاليا سواء لتحديث الصناعات القائمة او لاقتحام قطاعات جديدة واعدة خاصة فى مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والصناعات الكيماوية والدوائية والصناعات الهندسية والالكترونية التى لالمانيا ريادة عالمية فيها.. وهذا الى جانب ما تقوم به الشركات الالمانية عادة مثل التى قامت بالاستثمار فعليا خلال السنوات الماضية فى مصر وهو فتح اسواقها القائمة فى الدول العربية وافريقيا لما يتم تصنيعه فى مصر خاصة فى ظل اتفاقيات التجارة الحرة العربية والكوميسا وغيرها..

وهذا الى جانب نتائج مؤتمر ومعرض التكنولوجيا الالمانية الاول والذى اقيم هذا العام وجذب عددا كبيرا من موردى التكنولوجيا الحديثة فى مختلف القطاعات للتعاون مع الشركات المصرية فى شكل تحالف استراتيجى بهدف التصدير.

وهذا بالاضافة الى دخول اكثر من احد عشر مركزا متخصصا فى التدريب المهنى فى السوق المصرى لتوفير العمالة المتخصصة اللازمة لجميع القطاعات الصناعية والانتاجية الى جانب دعم مبادرة مبارك – كول والتى يتخاطف مجتمع الصناعة خريجيها المتدربين بالنظام الالمانى المزدوج والذى سيتم التوسع فيه خلال عام 2006.

ومن مدى ما يشكله الاستثمار الالمانى حاليا من اهمية فى السوق المصرى فان عز يؤكد ان المانيا مازالت تتربع على قمة الليالى السياحية لمصر للعام الثالث على التوالى.

ليست كفيلة بتنشيط الاستثمار

ومن جانبه فان السفير حسنى الحجيرى مدير المراسم بوزارة الخارجية سابقا يؤكد ان الاتفاقيات وحدها ليست كفيلة بتنشيط حركة الاستثمارات الاجنبية وخاصة ان هذه الاتفاقيات بالفعل موقعة بين مصر والعديد من دول العالم فالعبرة ليست بالدخول فى توقيع برونوكولات او اتفاقيات وانما العبرة بتهيئة وتحسين مناخ الاستثمار ذاته الذى يعد مسار شكوى من العديد من المستثمرين فهم يشكون من عدة امور لابد من معالجتها وهو ما بدات الحكومة مؤخرا فى محاولة تصحيحه فمثلا كانت هناك شكوى دائمة من المستثمرين من انهم يتوجهون الى اكثر من جهة للحصول على موافقات تاسيس الشركات وهى الخطوة التى بدأت الحكومة فى التغلب عليها من خلال انشائها لنظام الشباك الواحد الذى يتوجه اليه المستثمر لانهاء جميع الاجراءات والحصول على جميع الموافقات ولكن هناك شكاوى اخرى من عدم ضمان تحويل الارباح فى توقيتها وعدم وجود محاكم قضائية متخصصة وسريعة البت فى الخلافات التى تقع ما بين رجال الاعمال وهذا بالاضافة الى قوانين العمل والتى لا تساعد رجل الاعمال على استثمار امواله.

ولذلك فان الحكومة مطالبة بمعالجة تلك الامور وغيرها من السلبيات الاخرى التى يشكو منها المستثمرون المصريون قبل الاجانب حتى يمكن جذب وتنشيط حركة الاستثمارات.

فالسفير الالمانى ذاته صرح فى احد اللقاءات بأن من اهم اسباب عدم مجيء المستثمرين الالمان لمصر هو البيروقراطية السائدة، ولذلك فان خطوة الاتفاقيات وحدها ليست كافية ولابد من تهيئة مناخ الاستثمار ذاته لتشجيع القطاع الخاص الالمانى على التعاون معنا ولتكن البداية من خلال اقامة استثمارات مشتركة ما بين رجال اعمال مصريين والمان حتى يشعر المستثمر الالمانى بالامان وخاصة ان الالمان متقدمون جدا فى التكنولوجيا وهو ما نحتاج اليه حاليا بشدة لتطوير الصناعة المصرية.. ولذلك فلابد من وجود خطوات جادة فى المرحلة القادمة لتشجيع القطاع الخاص الالمانى على التعاون معنا ولا نكتفى بالمساعدات الحكومية.

إنعاش الاستثمار

ويرى الدكتور عادل جزارين نائب رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين ان عقد مثل هذه الاتفاقيات بلا شك يساهم فى انعاش حركة الاستثمارات المصرية مع اى بلد حيث ان اى اتفاق يتم ما بين مصر ودولة اخرى يعطى نوعا من الاطمئنان للمستثمر فى انه حتى فى حالة التعرض لخسائر من الضياع وخاصة ان المستثمرين الاجانب غالبا مايكون لديهم تخوف عند التعامل مع دولة لم يقوموا بالتعامل معها من قبل او يكون لديهم معلومات خاطئة عن المناخ الاستثمارى بها.

لذلك فان من الجيد ان تقوم مصر بالدخول فى هذه الاتفاقيات لتشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية وبالنسبة للاتفاق الذى تم توقيعه بين مصر والمانيا فهو يمثل خطوة مهمة لجذب الاستثمارات الالمانية وخاصة ان الالمان لهم استثمارات كبيرة فى الخارج الا ان حجم استثماراتهم فى مصر مازال محدودا ولهذا فان عقد مثل هذا الاتفاق من المتوقع ان يحدث معه زيادة فى معدلات الاستثمارات المصرية الالمانية من والى مصر.

المزايا التنافسية

ويؤكد عادل العزيبى نائب رئيس الشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية ان مثل هذا النوع من الاتفاقيات توقعه مصر منذ امد طويل منذ عام 1968 وان العديد من الدول ترتبط مع مصر باتفاقيات حماية الاستثمارات المتبادلة وهى تشكل فى حقيقتها احد عناصر المزايا التنافسية لجذب الاستثمارات المباشرة حيث انها تضع قيودا على المصادرة والتأميم وغيرها من الاجراءات التحكمية، كما انها تنظم اجراءات تحويل المستحقات من ارباح وعوائد وكذلك اسلوب تصفية المشروعات وانهائها واسترداد رؤوس الاموال ووضع قواعد آليات فض المنازعات سواء فيما بين المستثمر الاجنبى والحكومة او ما بين المستثمرين بعضهم البعض.. وباختصار فان مثل هذه الاتفاقيات تنظم العلاقة الاقتصادية والمالية والنقدية التى تحمى مستثمر رؤوس الاموال من اية اجراءات تعسفية لا تتفق مع الاعراف التجارية او تخالف القواعد الدولية.

والاتفاقية التى تم توقيعها مع المانيا تدخل فى هذا الاطار وليس من جدال فى انها الى جانب باقى المزايا التنافسية والنسبية التى يتمتع بها الاقتصاد المصرى تشكل عنصرا جاذبا ومحفزا للمستثمرين الالمان لاستثمار جانب من رؤوس اموالهم فى السوق المصرية.

حماية الاستثمار

ويرى المهندس احمد عبدالرحمن رئيس قسم متابعة الاستثمار بالشركة السعودية المصرية للاستثمارات الصناعية ان الاتفاقيات تعطى حماية لاى استثمار اجنبى كما تعطى مصداقية وشفافية للحكومة امام الحكومات الاخرى وهو ما يؤثر بالتالى على تدفق الاستثمار الاجنبى وذلك لان الاتفاقيات بين البلدين تضمن عدم تنفيذ او صدور قرارات مفاجئة تضر بالاستثمارات.. ولذلك فان اى اتفاقيات موقعة بين الحكومات تساعد بلاشك على تدفق الاستثمارات الاجنبية الا انه الى جانب تلك الخطوة المهمة لابد ان يكون هناك اهتمام من جانب الدولة بتحسين المناخ الاستثمارى ذاته وهو ما تم بالفعل حيث اننا شهدنا فى الفترة الاخيرة مجموعة من الاجراءات والقرارات المهمة التى اصدرتها الحكومة سواء فيما يتعلق بالجمارك او الضرائب او تأسيس الشركات والاجراءات التى تتخذ.

وهى الامور التى من شأنها ان تساعد على زيادة التدفقات الاجنبية سواء مباشرة او فى صورة تدفقات نقدية للبورصة.. وبشكل عام فان البيئة الاساسية للقوانين والتشريعات التى وضعتها الحكومة بالاضافة الى اتفاقيات الحماية مع الدول تصب فى النهاية فى بوتقة تدفق الاستثمارات الى مصر ولذلك فان المرحلة القادمة مطلوب من الحكومة – فى ظل الحاجة الملحة لزيادة معدلات الاستثمار الاجنبى بمعدلات اعلى من الزيادة التى تحققت فى عام 2005 وذلك للتوسع فى المشروعات الجديدة وايجاد فرص عمل – ان تقوم باستكمال ما تم البدء فيه من اصلاحات حيث انه مازالت هناك امور كثيرة فى حاجة الى معالجة مثل الحاجة الى ضرورة صدور تشريع لمساعدة دخول وخروج الشركات فى الوقت الذى تحدده وكذلك الاصلاحات النقدية مطلوب استمرارها ومطلوب بشكل عام استقرار السياسات النقدية واسعار الفائدة وهى الامور التى من شأنها ان تساعد على تفعيل اى اتفاقيات يتم توقيعها مما يؤدى فى النهاية الى انعاش الاستثمار بشكل عام وتزايد معدلات الاستثمار الاجنبى.

إرسا.القواعد

اما الدكتور سمير رضوان المدير التنفيذى لمنتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا فيوضح ان الاتفاقيات بمثابة بروتوكول لارساء بعض القواعد الجادة للاستثمار حيث انها يكون بها نوع من التعهد من الدول المضيفة للاستثمار بمراعاة مجموعة من القواعد المهمة فى المجالات التى يمكن ان يحدث فيها التعاون حيث تتضمن الاتفاقية مثلا نصوصا تتعلق بعملية اعادة تحويل الارباح ومسائل متعلقة بالعمالة والبنية.. وغيرها من القواعد التى تهم اى مستثمر لكى يشعر بالامان ويذهب للاستثمار الى اى دولة.

فالاتفاقية بمثابة اطار عام لمجالات الاستثمار وقواعده وضوابطه وهى خطوة فى حد ذاتها جيدة ولكنها وحدها ليست كافية لتنشيط وتحريك عملية الاستثمار فى اى دولة حيث انه مطلوب بجانب هذه الخطوة ان يتم احداث تعديلات اخرى تؤدى بطبيعة الحال الى تحسين المناخ الاستثمارى بشكل عام.

وخاصة ان الاستثمار الالمانى او اى استثمار اجنبى اخر من اسباب عدم نجاح مصر فى اجتذابه بشكل كبير هو وجود البيروقراطية والمعوقات التى يشكو منها المستثمرون دائما.. وان كان بدأ يحدث مؤخرا منذ 18 شهرا تحسن فى المناخ بسبب احداث مجموعة من التغيرات الجذرية التى ساعدت على ايجاد مناخ جديد اعطى نوعا من التفاؤل للمستثمرين وانعكس بشكل ايجابى فى زيادة رقم الاستثمار الذى ارتفع من 290 مليون دولار العام الماضى الى 1.2 مليار دولار هذا العام حسب تقديرات البنك المركزى.

حتى ان هناك نشرة تصدر عن البنك الدولى قد اظهرت ان مصر تحتل المكانة السادسة بين الدول التى تقوم باصلاحات جذرية لجذب الاستثمار.